



## اثر اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية - الأدوات المالية IFRS.9 على الخصائص النوعية\*

منى جبار محمد

قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - العراق

الايمل: dr.hussin.ja@gmail.com

أ.م.د. صفوان قصي عبد الحليم

قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - العراق

الايمل: safwanhaleem@yahoo.com

### المخلص

يهدف البحث الحالي الى بيان اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وبيان تأثير خيار اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبحث الحالي، ولقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة القصدية تمثلت ب (البنك المركزي العراقي) حيث تم تحليل القوائم المالية للبنك عينة البحث قبل اعادة التصنيف وبعد اعادة التصنيف. وتوصل البحث الى نتائج اهمها ان استخدام خيار إعادة تصنيف لبنود القوائم المالية عند تطبيق معيار IFRS.9 وفرت معلومات مفيدة لأسواق راس المال مما ساهم في تحسين الخصائص النوعية. ومن اهم التوصيات هي ضرورة وضع خطة تفصيلية لطريقة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للاصول والالتزامات المالية المعنية بهذا المعيار داخل قائمة المركز المالي مما يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

**الكلمات المفتاحية:** اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية، معايير الإبلاغ المالي الدولية، الخصائص النوعية.

\* بحث مستل من اطروحة دكتوراه.



## The Impact of Reclassification of Accounting Information under the Adoption of International Financial Reporting Standards for Financial Instruments IFRS.9 on Qualitative Characteristics

**Mona Jabbar Muhammad**

Email: dr.hussin.ja@gmail.com

**Assist. Prof.Dr. Safwan Qusay Abdul Halim**

Email: safwanhaleem@yahoo.com

Accounting Department - College of Administration and Economics  
University of Baghdad - Iraq

### ABSTRACT

The Aims of this current research is to describe the reclassification of accounting information under the adoption of international financial reporting standards, and describe of the impact of the option to reclassify accounting information under the adoption of international financial reporting standards on qualitative characteristics. An analytical approach has been used for the current research, and the research sample has been chosen. The intentional method was represented by (the Central Bank of Iraq) where the financial statements of the bank were analyzed by the research sample before reclassification and after reclassification. The research reached the most important results that the use of the reclassification option for the financial statements items when applying the IFRS.9 standard provided useful information for the capital markets, which contributed to improving the qualitative characteristics. The most important recommendations are the necessity of setting a detailed plan for the method of measuring the expected credit losses for the financial assets and liabilities concerned with this standard within the financial position which positively affects the qualitative characteristics of accounting information.

**Keywords:** Reclassification of accounting information, International financial reporting standards, qualitative characteristics.



## المقدمة

حضي موضوع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة تبنيتها، حيث ان عملية تبني المعايير المحاسبية المالية الدولية IFRS تنعكس في الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للوحدة الاقتصادية لأنها تتضمن مقاييس أكثر واقعية للأرقام المحاسبية التي تعرضها التقارير المالية فضلاً عن أنها تشجع على الإفصاح بشكل أفضل عن المعاملات المحاسبية، لذا يتم اعتبارها شكلاً أفضل من ممارسات إعداد التقارير المالية ويكون ذلك واضحاً من خلال استخدام خيار إعادة التصنيف للمعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية حيث انه يحقق فوائد تنظيمية تفوق التكاليف الاقتصادية التي سوف تتحملها الوحدة الاقتصادية مما يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ولتغطية مفردات البحث تم تقسيمه إلى الفصول الآتية:

المحور الاول : يتناول منهجية البحث والدراسات السابقة.

المحور الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية -مدخل مفاهيمي

المحور الثالث : إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية -مدخل مفاهيمي.

المحور الرابع : الجانب التطبيقي

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الاول

## منهجية البحث ودراسات سابقة

## 1-1-1 منهجية البحث

## 1-1-1: مشكلة البحث:

ان الاعتراف الاولي وفقاً للمتغيرات البيئية المتوفرة لحظة الاعتراف تتبنى منهج توفير جودة عالية للمعلومات المحاسبية الا ان تغيير الظروف البيئية لاحقاً سيؤثر على هذه الجودة ويتطلب إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لذا يمكن صياغة مشكلة البحث الاساسية من خلال التساؤل الاتي "هل ان عملية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولية الادوات المالية IFRS.9 والتي تتطلب تغيير نموذج الاعمال (إعادة تصنيف) تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

## 1-1-2 :- أهمية الدراسة

يعد البحث الحالي إسهاماً متواضعاً في بيان عملية إعادة التصنيف المحاسبي للمعلومة المحاسبية في ظل تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IFRS وتأثيرها في الخصائص النوعية حيث يسهم البحث الحالي في رفق المكتبة المحلية والعربية بجهود علمي يتيح للباحثين التعرف على تطبيق خيار إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ومدى تأثيرها على الخصائص النوعية .

## 1-1-3 :-اهداف الدراسة :- يهدف البحث الحالي الى التعرف :-

1- مفهوم إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية  
2- تأثير خيار إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية

## 1-1-4 :- فرضية الدراسة

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث بالشكل الاتي " هناك تأثير لعملية تبني معيار الإبلاغ المالي الدولية الادوات المالية IFRS.9 من خلال تغيير نموذج الاعمال (إعادة تصنيف) بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

## 1-1-5 :-حدود البحث : يتحدد البحث الحالي بالاتي:-

1-الحدود المكانية :- البنك المركزي العراقي

2-الحدود الزمانية :-التقارير المالية للبنك المركزي العراقي لعام 2018

3-الحدود الموضوعية :- معايير الإبلاغ المالي الدولية -معيار الإبلاغ المالي الدولي- الادوات المالية IFRS.9

**6-1-1-1-: اسلوب جمع البيانات والمعلومات**

اعتمد البحث على الجانب النظري والجانب العملي وكالاتي:-

- 1-الجانب النظري : اعتمد الباحثان على الادبيات المتوفرة من كتب ودوريات ورسائل ماجستير واطاريح دكتوراه محلية وعربية واجنبية .
- 2-الجانب العملي -التطبيقي : اعتمد الباحثان على تحليل القوائم المالية التي تأثرت بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولية IFRS.9 عينة البحث.

**7-1-1-: الدراسات السابقة****1-1-7-1: الدراسات العراقية**

1-دراسة (عباس،2018) بعنوان " تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 - الادوات المالية في جودة البيانات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية- رسالة ماجستير تهدف الدراسة الى التعرف على تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وقد توصل اليها مجموعة من الاستنتاجات اهمها ، لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. و يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على التمثيل الصادق والخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

2-(دراسة الدليمي، 2017) بعنوان "تطور معايير المحاسبة الدولية للادوات المالية وانعكاسه على القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية - دراسة تطبيقية"- اطروحة دكتوراه.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء نحو توجه قطاع الاعمال في تبني معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحلية وبالتركيز على القطاع المصرفي مما يولد انعكاسات في جودة التقارير المالية وزيادة فاعلية النظام المحاسبي للقطاع المصرفي في البيئة المحلية ، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان من مسوغات تطوير معايير المحاسبة عن الأدوات المالية التعقيدات المتزايدة في بيئة الاعمال. واهم التوصيات هي تفعيل الترجمة لعدد من الكتب الرائدة في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية والحصول على الحقوق الفكرية، والعمل على ترجمتها وطباعتها من أجل تطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة في الجامعات والإشراك في الأبحاث العالمية لتعزيز الرصانة الجامعية.

**2-1-1-7-2: الدراسات الاجنبية****1-دراسة(Aladen,2018) بعنوان****Effect of International Financial Reporting Standards Adoption on Value Relevance of Accounting Information of Nigerian Listed Firms**

التقارير المالية الدولية على قيمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في نيجيريا-اطروحة دكتوراه تهدف هذه الدراسة الى بيان تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مدى أهمية المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات المدرجة في نيجيريا مع إعطاء اهتمام خاص لبينود محتويات قائمة المركز المالي ومستوى الامتثال للمعايير. وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير إيجابي على قائمة الدخل ومعلومات قائمة المركز المالي، وخلصت الدراسة إلى أنه من الضروري ان تحافظ الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا على تحديثها دوريًا بشأن المعرفة المحسنة بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الامتثال.

**2-دراسة ( Khaghaany : 2015 ) بعنوان****Reclassification Of Financial Instruments In Publicly Listed IFRS Banks: A Cross-Country Study Of Determinants, Level Of Compliance , And Value Relevance**

اعادة تصنيف الادوات المالية في البنوك حسب تطبيقات IFRS : المحددات ، ومستوى الامتثال، وملائمة القيمة - اطروحة دكتوراه.



هدفت هذه الدراسة إلى البحث في محددات تطبيق خيار إعادة التصنيف للأدوات المالية غير المشتقة من قبل البنوك المدرجة في البورصة حسب تطبيقات IFRS ، فضلا عن استكشاف مستوى ومحددات الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال استخدام خيار إعادة التصنيف من قبل تلك البنوك . وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها أن 42 ٪ من الشركات التي شملتها العينة استخدمت خيار إعادة التصنيف خلال الفترة 2008-2010. إذ استخدمت البنوك خيار إعادة التصنيف في البلدان التي تتمتع بتوفير حماية للمستثمرين . واهم التوصيات كانت تسليط الضوء على أهمية المحاسبة عن الأدوات المالية ، لا سيما في مجال استخدام القياس بالقيمة العادلة.

## المحور الثاني

### الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مدخل مفاهيمي

#### 2-1- مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية The concept of qualitative characteristics of accounting information

تحدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة أنواع المعلومات التي من المحتمل أن تكون أكثر فائدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات بشأن الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه التقارير المالية من المعلومات ملائمة وطبقاً لبيان مجلس معايير المحاسبة المالي FASB رقم (8) الصادر في عام 2010 فإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تقسم على صنفين وهما خصائص أساسية وخصائص تعزيزية (Mantzari,2013:P.70)

#### 2-1-1- الخصائص النوعية الأساسية Fundamental qualitative characteristics

1- **الملاءمة Relevance**:- تعد المعلومات المالية ملائمة عندما تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستعملون ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار حتى ولو اختار بعض المستعملين عدم الاستفادة منها أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى ولكي تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات يجب ان يكون لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما ( Al-dmour,et ) ( al,2017:P.8 )

2- **التمثيل الصادق Faithful representation** :- هو النوع الثاني الأساسي الذي يجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لعملية صنع القرار اذ ان التمثيل الصادق يعني أن الأرقام والأوصاف تتوافق مع ما كان موجوداً بالفعل أو حدث بالفعل ويعد التمثيل الصادق ضرورة لأن معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات حيث يجب أن تكون المعلومات كاملة ومحادية وخالية من الأخطاء المادية (Mantzari,2013:P.71).

#### 2-1-2- الخصائص النوعية المعززة Enhancing qualitative characteristics

1- **القابلية للمقارنة Comparability** :- تعد القابلية للمقارنة الخاصة النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد حيث تتطلب المقارنة بندين اثنين على الأقل رغم أن الثبات يرتبط بالقابلية للمقارنة إلا أنهما مختلفان (IFRS, 2017:30).

2- **القابلية للتحقق Verifiability** :- تساعد القابلية للتحقق على التأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها وتعني القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مختلفين على قدر من المعرفة ومستقلين والتوصل إلى إجماع رغم أنه ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً على أن وصفاً معيناً هو تعبير صادق حيث لا يلزم المعلومات الكمية أن تكون تقديراً لنقطة واحدة حتى تكون قابلة للتحقق اذ يمكن التحقق أيضاً من المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها (IFRS.a, 2018:P. 14)

3- **الوقت المناسب Timeliness** :- يعنى توفير المعلومات في الوقت المناسب اي إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم وبشكل عام كلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت أقل فائدة وبالرغم من ذلك قد تتصف بعض المعلومات بأنها موفرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة التقرير (Achim,& Chis,2014:P.96)



**4:-القابلية للفهم Understandability :-** يقصد بالقابلية على الفهم للمعلومات المحاسبية ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية 2008 ستزداد إمكانية فهم المعلومات عندما يتم تصنيفها وعرضها بشكل واضح ومختصر لتمكين المستخدمين من فهم معناها (Beest,et al,2009:P.14)

### المحور الثالث

## إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية - مدخل مفاهيمي

### 3-1:-إعادة التصنيف المحاسبي Reclassification of accounting

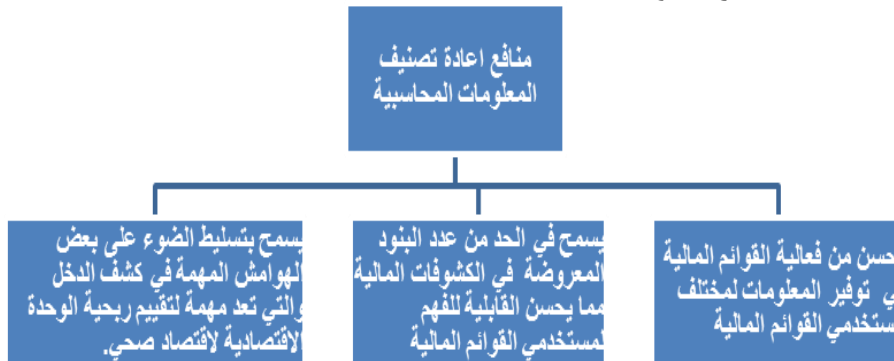
يقصد بإعادة التصنيف إعادة ترتيب المعلومات في وحدات لها معنى واحد سواء بداخل العقل أو كتابياً ولتسهيل عرض تلك المعلومات يتم تحديد عدد العناصر التي سيتم تخزينها أو استدعاؤها وهذه المجموعات يمكن ان تكون على اساس نوع العنصر ويمكن تدعيم هذه الاستراتيجية بوضع اسم لكل مجموعة أو باستخدام أولوية المعلومات لكل مجموعة وبموجب بيان المحاسبة المالية المعيار رقم [SFAS 6] يجوز للوحدات الاقتصادية إعادة تصنيف جزء أو جميع التزاماتها قصيرة الأجل كديون طويلة الأجل بشرط أن تذكر الإدارة رؤيتها الاستراتيجية على ترحيل هذه الالتزامات على المدى الطويل ويمكن أن تظهر قدرتها على القيام بذلك لذا فان Gramlich,& et al (2001) يعرف إعادة التصنيف على أنه ممارسة لإدراج بعض الأصول والالتزامات قصيرة الأجل ضمن بنود الأصول والالتزامات طويلة الأجل في قائمة المركز المالي مما يقدم معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية وعلى درجة من التمثيل الصادق (Gramlich,& et al,2001:P.384)

### 3-2:- منافع استخدام إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية

يشير (Fiechter,et al,2017) الى أن العديد من البنوك استفادت من خيار إعادة تصنيف ولاسيما إعادة تصنيف الاستثمارات بأثر رجعي مما يؤدي الى تحسين رأس المال التنظيمي وذلك لان إعادة تصنيف الاستثمارات المالية لديها القدرة على تخفيف الضغط على هيكل رأس المال التنظيمي والحد من التعرض لأي خسائر مستقبلية (Fiechter,et al,2017:P.4) ويرى (Dong,& et al,2009) بانه قد يكون لدى المدراء دافع لاستخدام خيار إعادة التصنيف حيث قد يعملوا على زيادة الارباح و / أو تحقيق الأهداف المخططة لها مسبقاً مما يقدم معلومات ملائمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية خلاف ماهي عليه في حقيقة الامر (Dong,& et al,2009:P.8). ويمكن توضيح منافع إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية كالآتي (Modugno,2016:P.3):

### شكل (1)

#### يوضح منافع إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية



المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على (Modugno,2016:P.3)



ومما سبق فان الباحثان يتفقان مع ( Barth, et al,2002:P.6 ) حيث يرى بان عملية اعادة التصنيف المعلومات المحاسبية تهتم بالمنافع بشكل أساسي مقابل تكلفة المكاسب الضائعة المستقبلية للقيمة العادلة والتي من شأنها ان تعزز رأس المال من المستوى الأول حيث يتم تقديم تنبؤات فيما يتعلق بتكاليف وفوائد إعادة التصنيف مما يوفر امكانية زيادة معدلات النمو الاقتصادية والتنمية من خلال تبني خيار اعادة التصنيف على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك لانه سوف يسهل من مهمة المستثمر الدولي في فهم وتقييم المعلومات المعروضة في القوائم المالية لاسيما قائمة المركز المالي فضلا عن تحقيق القابلية للمقارنة .

### 3-3- إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية ضمن المعايير الإبلاغ المالي الدولية - الأدوات المالية IFRS.9

إن الهدف من المعيار الدولي للتقرير المالي الأدوات المالية 9 IFRS. هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية حيث يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية وتوقيتها وعدم تأكدها فضلا عن الحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقديم المعيار IFRS.9 كبديل لمعيار IAS.39 من أجل تحسين آليات تصنيف وقياس الأدوات المالية التي تعد واحدة من الأسباب الرئيسية التي تسببت في الأزمة المالية (Nadia,&rosa,2014:P.91)

ويركز المعيار بشكل أساسي على وضع مبادئ للإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن من عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض التقييم والتوقيت والشكوك بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية (IFRS. 9,2018:P.10)

### 3-4- نموذج الاعمال Business Model

#### 3-4-1 تصنيف المعلومات المحاسبية من خلال نموذج الاعمال Classification of accounting information through business model

يشير انموذج أعمال الوحدة الاقتصادية إلى الكيفية التي تدير بها أصولها المالية لأجل توليد تدفقات نقدية وهذا يعني أن انموذج الأعمال يحدد ما إذا كانت التدفقات النقدية تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو بيع الأصول المالية أو كليهما، إذ يتم تحديد نموذج أعمال الوحدة الاقتصادية عند المستوى الذي يعكس فيه كيف تتم إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف انموذج الأعمال، إذ قد تحتفظ الوحدة بمحفظة من الاستثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة أخرى من الاستثمارات تديرها من أجل المتاجرة لتحقيق التغيرات في القيمة العادلة لذا يمكن توضيح انموذج اعمال الوحدة الاقتصادية كالآتي (IFRS, 2019: P.63):

#### 3-4-1-1 انموذج أعمال الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية Classification of accounting information through business model

الأصول المالية التي يحتفظ بها ضمن انموذج أعمال الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث يتم إدارتها بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال تحصيل الدفعات التعاقدية على مدار عمر الأداة ذلك أن الوحدة الاقتصادية تدير الأصول المحتفظ بها ضمن المحفظة لأجل تحصيل تلك التدفقات النقدية التعاقدية المحددة.

#### 3-4-1-2 انموذج أعمال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية Business cash collection model and sale of financial assets

قد تحتفظ الوحدة الاقتصادية بأصول مالية ضمن انموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية وفي هذا النوع من نموذج الأعمال، فإن كبار موظفي إدارة الوحدة الاقتصادية اتخذوا قراراً بأن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف انموذج الأعمال.

#### 3-4-1-3 نماذج أعمال أخرى Other business models

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا لم يكن يحتفظ بها ضمن انموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن انموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.



### 2-4-3- تقييم نموذج الأعمال Business model evaluation

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه حيث لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة لعملياته يمكن تحديدها بالاتي (IFRS,2018:P.41):

- 1- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحفوظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- 2- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحفوظ بها في نموذج الأعمال، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- 3- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

وينبغي على الوحدة الاقتصادية إعادة تصنيف الأصول المالية إذا قامت بتغيير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول المالية حيث من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات نادرة جدا وتحدد الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية مثل هذه التغييرات كنتيجة لتغييرات خارجية أو داخلية ويجب أن تكون مهمة بالنسبة لعمليات الوحدة ويمكن التديل عليها للأطراف الخارجية وبناءً عليه سوف يحدث التغيير في نموذج أعمال الوحدة فقط إما عندما تبدأ الوحدة أو توقف تنفيذ نشاط يُعد مهماً بالنسبة لعملياتها (IFRS.,2018:P.41) لذا فإن المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 IFRS. قد اعد صياغة القواعد المحاسبية للأدوات المالية مما يؤثر في تصنيف الموجودات المالية ويفرض متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط والأهم من ذلك بالنسبة لعملية الإقراض يقدم المعيار أسلوباً معدلاً لمخصصات انخفاض القيمة ونماذج للخسائر المستقبلية المتوقعة المعروفة باسم نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن المعيار الدولي ثلاث مراحل رئيسية وهي (IFRS, 2019:P.466) : 1-التصنيف والقياس الأصول المالية. 2-التدني. 3- محاسبة التحوط. اما المفاهيم التي تناولها معيار IFRS.9 هي كالآتي

1- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة وهي الموجودات المالية التي تهدف ادارة المصرف وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

2- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل حيث إن أدوات الدين التي لا تتفق مع نموذج الأعمال الخاص بالموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، أو تلك التي اختار المصرف عند شرائها تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فيتم قياسها بالقيمة العادلة لها من خلال قائمة الدخل.

3- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر حيث يمكن للمصرف أن يختار بشكل نهائي على أساس كل أداة مالية على حدى أن تصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يسمح هذا التصنيف إذا كان الاستثمار بأداة الملكية بغرض المتاجرة.

4- معيار القيمة العادلة IFRS.13 حيث تقيس الوحدة الاقتصادية القيمة العادلة للموجودات أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركون في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له.

5- تقيس الوحدة الاقتصادية القيمة العادلة للموجودات أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركون في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له.

### 3-5- الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected credit losses

ان العوامل الأساسية المؤثرة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة هي عرضة لدرجة كبيرة من الاجتهاد والتي سيكون لها تأثير كبير على احتساب وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة (Volarevic,& Volarevic,2018:274):

- أ- تحديد وقت حصول زيادة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.
- ب- قياس الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهرا ومدى عمر الأدوات المالية.
- ت- استخدام المعلومات المستقبلية باستخدام عدد من السيناريوهات المتوقعة





ث- جودة الضمانات

**3-5-1-:- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والترحيل من الفئة الأولى الى الفئة الثانية**

يتم احتساب الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والترحيل من الفئة الأولى الى الفئة الثانية كالآتي (IFRS,2018:P.268) :-

أ- **الأدوات المالية غير المتعثرة:-** المرحلة الأولى (الفئة الأولى) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي لم يحدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي حيث يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً للأدوات المالية في المرحلة الأولى.

ب- **التدني في القيمة :-** المرحلة الثانية (الفئة الثانية) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي حدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي حيث يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر على مدى عمر الأدوات المالية اذ يتوجب على الوحدات الاقتصادية في الفترات اللاحقة لإعداد التقارير المالية الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً اذا كان هناك تحسن بالمخاطر الائتمانية للأدوات المالية بحيث لم يعد هناك زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

ت- **الأدوات المالية المتعثرة:-** ان الأدوات المالية تصنف ضمن المرحلة الثالثة عندما يكون هناك ادلة موضوعية للتدني نتيجة لحدوث خسارة او أكثر (تعثر) بعد الاعتراف الأولي مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي للقرض.

**3-5-2- ادارة مخاطر الامتثال Compliance risk management**

**1-مخاطر الائتمان :-**تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية حيث يمكن تعريف مفهوم المخاطرة بأنه نتاج احتمالية وقوع حدث محتمل وتحديد حجم الخسائر التي قد ينتج عنها اما خطر عدم الامتثال وفقاً للجنة بازل فهو "خطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو الخسارة التي تلحق بسعة البنك نتيجة لفشله في الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد ذات الصلة للمعايير التنظيمية وقواعد السلوك القابلة للتطبيق على أنشطتها المصرفية" (Dniestrzanska,2015:p.801).

**2- مخاطر السوق:-**هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم، وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية فقد يتعرض المصرف لمثل هذه المخاطر نتيجة لبعض مواقف المضاربة التي يتخذها البنك عن عمد مثلاً يقوم بتداول الحساب الخاص أو قد تكون ناتجة من أنشطة السوق عند التعامل مع العملاء اي التعاملات في اسواق راس المال (Treapat, & Anghel,2016:P. 2).

**3-مخاطر السيولة:-**مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع أو تسهيل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات ووفقاً وفقاً لتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية 1997، تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على استيعاب النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادات في الأصول ويتم ذلك عندما لا يكون لدى البنك سيولة كافية اي لا يمكنه الحصول على أموال كافية إما عن طريق زيادة الخصوم أو عن طريق تحويل الأصول بسرعة وبتكلفة معقولة مما يؤثر على الربحية (Shen, & et al,2018:p).

ويطلب من الوحدة الاقتصادية وفقاً لمعيار IFRS.7 تقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية ولأدائها المالي حيث يجب على الوحدة الاقتصادية الإفصاح للأصول التي أعيد تصنيفها من صنف القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بحيث يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS,2018:P.268) IFRS.



## المحور الرابع إعادة التصنيف المحاسبي في ظل تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.9 الأدوات المالية وتأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- الجانب التطبيقي

يتناول المحور الآتي اثبات فرضية البحث الرئيسية التي تنص بان هناك تأثير لإعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS.9 الأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث تم استعمال بيانات البنك المركزي العراقي كعينة للبحث الحالي لانه يسعى لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS.9 الأدوات المالية خلال عام 2018 ويمكن توضيح تطبيق احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية حسب إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية من خلال تغيير نموذج الاعمال لكل بند كالاتي:-

اولا :- احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

### جدول (1)

يوضح احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

المجموع-مليون	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
-	-	-	-	تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق معيار IFRS.9
42,393	42,393	-	-	كما في 1 كانون الثاني بعد التعديل
	-	-	-	المحول من المرحلة الاولى <sup>1</sup>
	-	-	-	المحول من المرحلة الثانية
	-	-	-	المحول من المرحلة الثالثة
	-	-	-	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
(1,720)	(1,720)	-	-	فروقات تقييم العملة
40,673	40,673	-	-	الرصيد كما في نهاية السنة

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك المركزي

يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية لحساب نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية من خلال تقسيم درجة الخسائر الائتمانية الى درجة تصنيف عالية ودرجة تصنيف عادية ومنخفضة القيمة ويطرح منها مخصص الخسائر الائتمانية وهذا التقسيم يسهم في ابدال المعلومة المحاسبية بشفافية اكبر حيث يلاحظ الباحثان بانه بموجب تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق معيار IFRS.9 والتي تمثلت في رصيد مخصص الخسائر الائتمانية حيث انخفض بسبب طرح مبلغ فروقات تقييم العملة بمبلغ (1,720) مما اثر في رصيد نهاية السنة على مخصص الخسائر الائتمانية ليتم الافصاح عن مبلغ وقدرة (40,673) دينار.

ثانياً: احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

### الجدول (2)

يوضح احتساب مخصص الخسائر الائتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	البيان
513,450	513,450	-	-	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
2,570	62	-	2,508	تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق معيار IFRS.9

<sup>1</sup> عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى حيث يقوم البنك بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهر وتشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.



516,020	513,512	-	2,508	كما في 1 كانون الثاني بعد التعديل
-	-	-	-	المحول من المرحلة الاولى <sup>1</sup>
-	-	-	-	المحول من المرحلة الثانية <sup>2</sup>
-	-	-	-	المحول من المرحلة الثالثة <sup>3</sup>
1,236	-	-	1,236	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
(9,670)	(9,670)	-	-	فروقات تقييم العملة
507,586	503,842	-	3,744	كما في نهاية السنة

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك

تم احتساب رصيد لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى من خلال جمع ( حسابات جارية لدى بنوك محلية + أرصدة لدى بنوك حكومية + حسابات جارية لدى بنوك أجنبية + ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية + ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية - (مخصص الخسائر الائتمانية) اذ يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية كما تم ذكره سابقا من خلال تصنيف حسب الدرجات الى درجة تصنيف عالية ودرجة تصنيف عادية ودرجة تصنيف منخفضة القيمة وحسب المراحل التي تستوجب درجة التصنيف لها مما قدم معلومات على درجة من الملائمة. ثالثاً : احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب لاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

### جدول (3)

يوضح احتساب مخصص الخسائر الائتمانية لاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
47,922,240	----	----	47,922,240	درجة تصنيف عالية
	----	----	---	درجة تصنيف عادية
	---	-----	---	منخفضة القيمة
47,922,240	----	-----	47,922,240	يطرح مخصص الخسائر الائتمانية
	---	----	---	
47,922,240	----	----	47,922,240	

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك

تم احتساب استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من خلال جمع الحسابات الاتية (بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك - سندات واذونات خزينة (بالصافي) + بنك فرنسا سندات (بالصافي) + البنك الإسلامي للتنمية - صكوك إسلامية (بالصافي) + بنك هولندا سندات (بالصافي)

رابعاً: قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية

### جدول (4)

يوضح احتساب قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية
1,617,278	----	----	1,617,278	درجة تصنيف عالية
55,711	----	----	55,711	درجة تصنيف عادية

<sup>2</sup> عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الاولي، يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية ايضا الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

<sup>3</sup> الموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني- التعثر، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني اما بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للبنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعد بمثابة الغاء-جزئي للموجودات المالية.



## مجلة الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (49) February 2020

العدد (49) فبراير 2020



منخفضة القيمة	---	----	----	---
	1,672,989	----	----	1,672,989
ي طرح مخصص الخسائر الائتمانية*	(81)	---	----	(81)
	1,672,908	----	----	1,672,908

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك المركزي

- 1- تم منح البنوك الحكومية المنخفضة قروضاً بمبلغ 1,672,989 مليون دينار من أجل تمويل المشاريع الكبيرة وبفائدة 2 % وبفترة استحقاق من 5 إلى 10 سنوات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - 2- تم منح البنوك التجارية قروضاً بمبلغ 55,711 مليون دينار عراقي من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد قليلة على أن لا تزيد نسبة الفائدة التي يتحملها المقترض عن 5.5% وبفترة استحقاق ثلاثة سنوات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وهنا يلاحظ الباحثان عدم وجود عدالة في منح الائتمان بين المصارف الحكومية والمصارف التجارية فكيف ندعم الحركة الاقتصادية بهذه الحالة وكانت الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية خلال 2018 كما يلي:

### الجدول (5)

احتساب مخصص الخسائر الائتمانية\*

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
53	-	-	53	تعديلات الانتقال الناتجة عن تطبيق معيار IFRS.9
53	-	-	53	الرصيد كما في 1 كانون الثاني بعد التعديل
-	-	-	-	المحول من المرحلة الاولى
-	-	-	-	المحول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	المحول من المرحلة الثالثة
28	-	-	28	صافي إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	-	-	فروقات تقييم العملة
81	-	-	81	كما في نهاية السنة

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك المركزي

ويرى الباحثان بان تطبيق تعديلات التغييرات في السياسات المحاسبية على القوائم المالية للبنك كما في 1 كانون الثاني 2018 ادى الى انخفاض في حقوق الملكية بمبلغ (2,344) مليون دينار عراقي وكما موضح في الملحق رقم (1) والاتي جدول يوضح أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2018:-

### جدول (6)

أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2018

المبلغ (مليون)	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة
(2,570)	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(53)	قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية
279	موجودات أخرى (قروض الموظفين)
(2,344)	المجموع

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للبنك المركزي

نلاحظ بان البنك قد قدم جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS.7 لاختيار إعادة التصنيف ، ولقد اختار البنك الاعتراف بأثر تطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال الأرباح المحتجزة حيث استبدل معيار التقارير المالية الدولية الأدوات المالية IFRS.9 انموذج الخسارة الائتمانية المتحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS.39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس مما وفر



انموذجاً شاملاً لألية الاعتراف وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة والاتي جدول يوضح تأثير إعادة تصنيف الموجودات المالية حسب معيار IFRS.9 على الادوات المالية للبنك عينة البحث.

## جدول (7)

## يوضح تأثير إعادة تصنيف الموجودات المالية حسب معيار IFRS.9

الملاحظات	القيمة الجديدة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9	إعادة التصنيف والقياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	القيمة الأصلية الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS.39	التصنيف الجديد طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS.9	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS.39	موجودات مالية
أ-	4,434,627	-	4,434,627	استثمارات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	استثمارات مالية محتفظ بها لأغراض المتاجرة	إحتياطي الذهب
ب-	7,618,502	-	7,618,502	استثمارات مالية بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
ت-	14,041,612	(2,570)	14,044,182	بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
ث-	31,853,110	-	31,853,110	بالتكلفة المطفأة	محتفظ بها حتى الاستحقاق	إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
ج-	1,450,429	(53)	1,450,482	بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية
ح-	19,334,101	-	19,334,101	بالتكلفة المطفأة	محتفظ بها حتى الاستحقاق	مستحقات من وزارة المالية
خ-	2,310,965	-	2,310,965	بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
د-	939,671	279	939,392	بالتكلفة المطفأة	قروض ومديون	موجودات مالية أخرى
	81,983,017	(2,344)	81,985,361			المجموع

الجدول من اعداد الباحثان، بالاعتماد على، بيانات القوائم المالية للبنك المركزي

## الملاحظات:- يلاحظ الباحثان بان احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يظهر النتائج الآتية:-

أ- ان تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة قام بتغيير نماذج ومبادئ احتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية بشكل جوهري حيث تم إعادة تصنيف عرض إحتياطي الذهب من انموذج محتفظ بها لأغراض المتاجرة حسب معيار IAS.39 الى انموذج العرض بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وعلى الرغم من إعادة التصنيف الا ان القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 لم تتغير وهذا يعد قصور في عملية الاحتساب وذلك بسبب عدم إعادة قياس قيمة الذهب من قبل البنك المركزي.

ب- لقد تم إعادة تصنيف عرض حساب نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية من انموذج قروض ومديون الى انموذج الاحتساب بالتكلفة المطفأة وعلى الرغم من إعادة التصنيف الا ان القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 لم تتغير

ت- لقد تم إعادة تصنيف عرض حساب أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من انموذج الاحتساب قروض ومديون الى انموذج الاحتساب بالتكلفة المطفأة حيث انخفضت القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 بمقدار (2,570) مليون دينار مما احدث تأثير جوهري بقيمة حساب أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ث- لقد تم إعادة تصنيف عرض حساب إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من انموذج احتساب محتفظ بها حتى الاستحقاق الى انموذج احتساب بالتكلفة المطفأة وعلى الرغم من إعادة التصنيف الا ان القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 هي نفسها.



ج- لقد تم إعادة تصنيف احتساب حساب قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية من نموذج احتساب قروض ومديون الى نموذج احتساب بالتكلفة المطفأة حيث انخفضت القيمة الدفترية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 بمقدار (53) مليون دينار مما احدث تأثير جوهرى بقيمة حساب قروض ممنوحة للبنوك التجارية والحكومية.

ح- لقد تم إعادة تصنيف احتساب حساب مستحقات من وزارة المالية من نموذج احتساب محتفظ بها حتى الاستحقاق الى نموذج احتساب بالتكلفة المطفأة وعلى الرغم من إعادة التصنيف الا ان القيمة الدفترية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 هي نفسها.

خ- لقد تم إعادة تصنيف احتساب حساب استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي من نموذج احتساب قروض ومديون الى نموذج احتساب بالتكلفة المطفأة وعلى الرغم من إعادة التصنيف الا ان القيمة الدفترية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 هي نفسها.

د- لقد تم إعادة تصنيف احتساب حساب موجودات مالية أخرى من نموذج احتساب قروض ومديون الى نموذج احتساب بالتكلفة المطفأة حيث ارتفعت القيمة الدفترية طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 بمقدار (279) مليون دينار مما احدث تأثير جوهرى بقيمة حساب موجودات مالية أخرى.

وعليه يظهر التحليل اعلاه بان تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة لنتيجة تغير نموذج الاعمال يظهر الاتي:-

- 1- إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة عكست مبلغ محدد من المخصص بصورة حيادية خالية من التحيز والاختفاء على اساس علمية وذلك من خلال الاعتماد على عدة سيناريوهات بأوزان مختلفة والذي بدوره يعتمد على تقييم عدد من النتائج المحتملة التي تكون قابلة للمقارنة فضلا عن تحقيق القيمة الزمنية للنقود.
- 2- عند مقارنة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مع نموذج الخسارة الائتمانية المتحققة الحالية الأدوات المتعثرة تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS. يظهر بان معيار IFRS.9 يقدم أفضل تقدير للقيمة الزمنية للأموال مما ساهم في تحسين خاصية التنبؤ فضلا عن توفير المعلومات الملائمة عن الاحداث اللاحقة ضمن الظروف الحالية
- 3- ان تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة يظهر بان هدف تطبيق نموذج قياس التدني الجديد يتمثل في تسجيل الخسارة لكل الفترة على جميع الأدوات المالية التي حصلت فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي مما ساهم في تحسين خاصية القابلية للتحقق كون المعلومة متوفرة وعلى درجة من التمثيل الصادق
- 4- نلاحظ بان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يلغي الحاجة لوجود قيمة محددة او حدث مهم حسب نموذج الخسارة المتحققة حيث انه يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية مما يسهم في تحميل كل سنة بما يخصها وهو تطبيق لمبدأ المقابلة .

5- ان استخدام خيار إعادة تصنيف لبنود القوائم المالية وفرت معلومات ملائمة لأسواق راس المال اذ تم الافصاح عن تأثير خيار إعادة تصنيف على قيمة الديون وعلى القيمة السوقية لحقوق الملكية أي عولمة المعلومات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات الاسواق العالمية .

ولقد حصل الباحثان على عدد من الاجابات لمجموعة من الاسئلة من خلال اجراء المقابلات مع عدد من موظفين حيث كانت الاجابة كالآتي:-

س1/من هي الجهة التي قامت بتطبيق معيار IFRS.9؟

ج/ تم تطبيق معيار IFRS.9 الادوات المالية من قبل البنك المركزي العراقي وحسب ما تم اصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية حيث قام بإصدار النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي IFRS.9 الادوات المالية والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (IAS. 39 الادوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الاصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. IFRS. حيث يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 جميع جوانب المحاسبة الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط



**س2/ هل تم تبني معيار IFRS.9 باثر رجعي ؟ اذا كان الجواب نعم متى بدأ التطبيق؟**  
ج/ تم تطبيق المعيار باثر رجعي وبما يتماشى مع معيار IFRS.9 الادوات المالية حيث اختار البنك الاعتراف باثر تطبيق المعيار في 1 كانون الثاني 2018 من خلال الارياح المحتجزة حيث استبدل معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، وتضمن نمودجاً شاملاً لألية الاعتراف وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة وأطار محاسبة التحوط، ومتطلبات التصنيف والقياس.

**س3/ هل تم تطبيق معيار IFRS.9 على الموجودات المالية؟**

ج/ نعم تم تطبيق على الموجودات المالية حيث يتطلب معيار التقارير المالية الدولي IFRS.9 ان يتم تصنيف جميع الموجودات المالية بناء على انمودج أعمال البنك لأدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي .

**س4/ هناك تباين في معدلات الفائدة بين القروض الممنوحة للبنوك الحكومية والتجارية ماهو السبب؟**

ج/ نعم هناك تباين في معدلات الفائدة بين القروض الممنوحة للبنوك الحكومية والتجارية حيث اعتمد البنك المركزي منح فائدة للقروض على وفق المعلومات التاريخية والاضواح الحالية بالاضافة للاحداث المستقبلية ووفقا لمعلومات موثوقة عند منح القروض وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة حيث تم منح قروض بفائدة (2%) الى المصارف الحكومية وبفترة استحقاق من 5 إلى 10 سنوات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اما المصارف التجارية فقد تم منح فائدة لها لا تزيد عن 5.5% وبفترة استحقاق ثلاثة سنوات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا يتضح مقدار الفرق بين الفائدتين بشكل واضح.

**س5/ تم عرض حساب القروض للمصارف الحكومية بمستوى درجة تصنيف عالية؟ ماهو اثر ذلك عند احتساب مخصص خسائر الائتمان؟**

ج/ يقوم البنك المركزي بتصنيف الموجودات المالية بدرجة تصنيف عالية ضمن المرحلة الاولى عند الاعتراف الاولى للموجودات المالية للمرة الاولى حيث يقوم البنك المركزي بتسجيل مخصص بناءاً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهرا وتشمل المرحلة الاولى ايضاً الموجودات المالية التي تم اعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

**س6/ في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدي بطريقة تختلف عن التوقعات الاساسية للبنك هل يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحفوظ بها في انمودج الاعمال؟**

ج/ لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحفوظ بها في انمودج الاعمال ولكنه يقوم ياخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

**س7/ هل يتم المتاجرة بالذهب ؟ وهل توجد حركة على رصيد الذهب؟**

ج/ يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستعباده حيث يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق بما فيها التغيير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية في قائمة الدخل ويتم الإفصاح عن احتياطي الربح المتراكم من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن قائمة التغييرات في حقوق الملكية.

**س8/ هل يتم إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ؟**

ج/ لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الاول، باستثناء الحالات التي يقوم فيها البنك باستحواد أو الغاء خط الاعمال ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

**س9/ هل يقوم البنك المركزي بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية؟**

ج/ نعم يقوم البنك بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والموجودات غير المالية بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية حيث تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق وفي حال غياب السوق الرئيسي ، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات و المطلوبات كذلك يقيس البنك القيمة العادلة للموجودات أو الالتزامات باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو يأخذ قياس القيمة العادلة



للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركون في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل استخدام له.  
**س10/ هل ان تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 ادى إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للموجودات المالية للبنك بشكل جوهري؟**

**ج/** نعم لقد أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9 إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للموجودات المالية للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي IAS.39 اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018 حيث يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحفوظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إضافة الى التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعاً "الأدوات المالية".

**س11/ هل ان أدوات الملكية تخضع لاختبار التدني؟**  
**ج/** كلا وذلك لأن أدوات الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS.9.

**س12/ كيف ينظر البنك المركزي للمعلومات المستقبلية؟**  
في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال (الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة ومعدلات الفائدة للبنك المركزي - مؤشرات أسعار النفط العالمية ومؤشرات أداء الأسواق العالمية).

**س13/ هل يقوم البنك المركزي بتقييم نموذج الأعمال؟**  
**ج/** نعم يقوم البنك المركزي بتقييم نموذج الأعمال حيث يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه اذ يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو " الحالة تحت الضغط " بعين الاعتبار.

ووفقاً لما ذكر اعلاه يظهر بان اعادة تصنيف المعلومات المحاسبية في ظل تبني معيار IFRS.9 يؤثر في تحسين الخصائص النوعية كما في الفقرات من (أ-الى د) المذكورة اعلاه وهذا ما يثبت الفرضية الرئيسية التي تبناها البحث الحالي والتي تنص بانه " هناك تأثير لعملية تبني معيار الابلاغ المالي الدولية IFRS.9 الادوات المالية من خلال تغيير نموذج الاعمال (إعادة تصنيف) بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

## المحور الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 5-1-الاستنتاجات:-

- 1- يقوم البنك بإعادة تصنيف جزء أو كل اصوله والتزاماته المالية قصيرة الأجل كديون طويلة الأجل على شرط أن تذكر الإدارة رؤيتها الاستراتيجية لتغيير انموذجها المالي مما يتطلب الى اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية على المدى الطويل .
- 2- ان تطبيق خيار إعادة تصنيف المعلومات المحاسبية لبنود القوائم المالية عند تطبيق معيار IFRS.9 وفر معلومات مفيدة لأسواق راس المال مما ساهم في تحسين الخصائص النوعية حيث اتضح وجود تأثير لعملية اعادة تصنيف المحاسبي بعد تطبيق معيار IFRS.9 الادوات المالية
- 3- عندما يقوم البنك بتغيير نموذج الأعمال لإدارة اصوله والتزاماته المالية ينبغي عليه ان يحدد ان هذه التغييرات هي نتيجة للتغيرات البيئية سواء كانت تغيرات خارجية أو داخلية حيث انها تعد تغيرات مهمة بالنسبة لعمليات البنك ويمكن اعطاء توضيح للأطراف الخارجية عن هذا التغيير من خلال التقارير المالية مما تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
- 4- ان تلبية متطلبات متخذي القرارات تتطلب توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال امتلاكها لمواصفات قياسية تتمثل بخصائص المعلومات المحاسبية الرئيسية والتعريفية.





5- يقدم البحث الحالي دليلاً تجريبياً على تأثير إعادة تصنيف الأدوات المالية من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة وتأثير هذا الاختيار على تحسين الخصائص النوعية.

## 2-5-التوصيات:-

1- ضرورة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عند تطبيق قياس التدني الجديد حيث يتمثل الهدف في تسجيل الخسارة لكل فترة على جميع الأدوات المالية التي حصلت فيها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي مما يؤثر في صافي حقوق الملكية حيث يقدم معلومات مفيدة لمستعملي التقارير تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2- ضرورة تشكيل فريق عمل داخلي ليتم التعاون والتنسيق بين مسؤولين في الرقابة المالية وادارة المخاطر والتسليف من اجل اعادة النظر في سياسات تصنيف الائتمان على وفق معيار الادوات المالية-IFRS.9

3- ضرورة وضع خطة تفصيلية لطريقة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للاصول والالتزامات المالية المعنية بهذا المعيار داخل وخارج قائمة المركز المالي على مدى (12) فيما يخص المرحلة الاولي التي حددها المعيار وعلى مدى عمر هذه الاصول والالتزامات فيما يخص المرحلتين الثانية والثالثة التي حددها معيار IFRS.9 مما يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4- ضرورة بيان تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عند تطبيق قياس التدني الجديد والذي يؤثر في صافي حقوق الملكية حيث انه يقدم معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية تسهم في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

5- ضرورة تقييم اداء البنك من خلال استعمال مؤشرات تفصيلية لآلية ادارة نماذج الاعمال.

## المصادر العربية

1- الدليمي ، جنان عبد العباس باقر، (2017)، "تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه على القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية - دراسة تطبيقية- أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد.

2. عباس، سارة عدنان، (2018) تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 - الادوات المالية في جودة البيانات المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية- رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، بغداد.



## References

1. Al-Dulaimi, Jinan Abdul Abbas Baqer, (2017), *"The evolution of international accounting standards for financial instruments and its reflection on the measurement and accounting disclosure in Iraqi banks - an applied study"* - PhD thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - Al-Mustansiriya University, Baghdad.
2. Abbas, Sarah Adnan (2018) *The Impact of Applying IFRS 9 - Financial Tools on the Quality of Financial Data for Iraqi Banks Listed on the Iraq Stock Exchange* - Master Thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics, University of Baghdad, Baghdad
- 3- Achim, Andre & Chis, Anca (2014) *Financial accounting Qualitative and its defining Characteristics*, Journal of practical application of science, 11( 3)
- 4- Aladen, muyiwa Ezekiel, (2018) *Effect of International Financial Reporting Standards Adoption on Value Relevance of Accounting Information of Nigerian Listed Firms*, A thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Accounting in the Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology.
- 5- Al-dmour, Ahmed, Maysem F Abbod, Hani H Al-dmour (2017), *Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-Financial Business Performance International*, Journal of Corporate Finance and Accounting, 4( 2)
- 6- Barth, J. R., Caprio Jr., G., & Levine, R. (2012). *Guardians of finance: Making regulators work for us*. Cambridge: MIT Press, *The Journal of Economic History*, 72(12)
- 7- Beest, Ferdy van, Geert Braam, Suzanne Boelens (2009) *Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics*, Journal Procedia - Social and Behavioral Sciences, 11( 8).
- 8- *IFRS.a ,A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting* (2018), (1th. Ed.). Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants,
- 9- Dong, Minyue, Stephen Ryan, Xiao-Jun Zhang (2009), *Historical-cost or Fair-value Accounting: Analysis of the Reclassification of Unrealized Holding Gains and Losses for Marketable Securities*, Accounting Research Journal , 20 (8).
- 10- Fiechter, Peter, Wayne R. Landsman, Kenneth Peasnell, Annelies Renders (2017) *The IFRS option to reclassify financial assets out of fair value in 2008: the roles played by regulatory capital and too-important-to-fail status*, Journal Review of Accounting Studies, 9 (10).
- 11- Gramlich, Jeffrey D., Mary Lea Mcanally, Jacob Thomas (2001), *Balance Sheet Management: The Case of Short-Term Obligations Reclassified as Long-Term Debt*, Journal of Accounting Research, 39 ( 2)
- 12- *IFRS ,A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting* (2017), Comments to be received , (2nd. Ed.). Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom.



- 13- *IFRS ,A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting*(2018), (3rd. Ed.).Comments to be received ,Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom.
- 14- *IFRS ,A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting*(2019), (4th. Ed.).Comments to be received ,Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom.
- 15- Mantzari, elisavet,(2013) *Adoption of International Financial Reporting Standards in Greece: A critical approach*, the degree of Doctor of Philosophy in Accounting and Financial Management of the University of Portsmouth.
- 16- Modugno ,Prof.G.(2016) *Financial statements analysis Reclassified financial statements: the Balance Sheet*, Journal of Business and Management ,2(1).
- 17- Nadia, Cipullo, Rosa, Vinciguerra(2014) *The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects*, journal Social and Behavioral Sciences, 164(7)
- 18- Khaghaany, Maithm Malik Radhi(2015) *Reclassification Of Financial instruments In Publicly Listed IFRS Banks: A cross-country study Of Determinants, Level Of compliance, and value relevance*, of the degree of Doctor of Philosophy Department of Accounting, Finance and Economics Griffith Business School Griffith University, Submitted in fulfilment .
- 19- Volarevi, Hrvoje, Volarevi, Mario,(2018) *Internal model for IFRS 9 - Expected credit losses* ,Journal calculation economics preclude, 69(3).
- 20- Dniestrzanska, Ewa Losiewicz,(2015) *Monitoring of compliance risk in the bank*, journal Procedia Economics and Finance, 26(3).
- 21- Treapat, Laurențiu-Mihai, & Anghel, Lucian Claudiu (2016) *Managing the Market Risk in Banks*, journal Procedia Economics and Finance,2(7).
- 22- Shen, Chung-Hua, Chen, Yi-Kai, Kao, Lan-Feng, Yeh, Chuan-Yi(2018) *Bank Liquidity Risk and Performance*, journal Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, 53(1).



قائمة (1)  
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2018

المجموع	الأرباح المحتجزة	احتياطي إعادة تقييم الأراضي والمباني	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	راس المال	أ
6,423,824	3,535,608	212,056	109,045	1,089,690	477,425	1,000,000	الرصيد كما في 2018/1/1
(2,344)	(2,344)	-	-	-	-	-	أثر تطبيق معيار IFRS.9
6,421,480	3,533,264	212,056	109,045	1,089,690	477,425	1,000,000	الرصيد بعد التعديل 2018/1/1
1578,726	1,578,726	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
	(3,533,264)	-	-	706,652	2,826,612	-	تحويلات الاحتياطيات الى
-	39,217	-	(39,217)	-	-	-	احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
8,000,206	1,617,943	212,056	69,828	1,796,342	3,304,037	1,000,000	الرصيد في 2018/12/31